



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الرابع والعشرون / باب التيمم



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

باب التيمم

[التيمم] في اللغة: القصد. وشرعاً: مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص، وهو من خصائص هذه الأمة لم يجعله الله طهوراً غيرها توسعه عليها وإحساناً إليها فقال تعالى: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} [المائدة: 6] الآية. (وهو) أي التيمم (بدل طهارة الماء) لكل ما يفعل بها عند العجز عنه شرعاً كصلاة وطواف ومسح مصحف وقراءة قرآن ووطء حائض. ويشترط له شرطان: أحدهما: دخول الوقت وقد ذكر بقوله: (إذا دخل وقت فريضة) أو مندورة بوقت معين أو عيد أو وجد كسوف أو اجتمع الناس لاستسقاء أو غسل الميت أو يمم لعذر أو ذكر فائتة وأراد فعلها، (أو أبيحت نافلة) بأن لا يكون وقت نهى عن فعلها. الشرط الثاني: تعذر الماء وهو ما أشار إليه بقوله: (وعدم الماء) حضراً كان أو سفراً قصيراً كان أو طويلاً مباحاً كان أو غيره، فمن خرج لحرث أو احتطاب ونحوهما ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء إلا بتفويت حاجته فله التيمم ولا إعادة عليه، (أو زاد) الماء (على ثمنه) أي ثمن مثله في مكانه بأن لم يبدل إلا بزائد (كثيراً) عادة (أو) ب (ثمن يعجزه) أو يحتاجه له أو لمن نفقته عليه، (أو خاف باستعماله) أي باستعمال الماء ضرراً (أو) خاف (بطلبه ضرر بدنه أو) ضرر (رفيقه أو) ضرر (حرمته) أي زوجته أو امرأة من أقاربه، (أو) ضرر (ماله بعتش أو مرض أو هلاك ونحوه) كخوفه باستعماله تأخر البرء أو بقاء أثر شين في جسده (شرع التيمم) أي وجب لما وجب الوضوء أو الغسل له وسن لما يسن له ذلك. وهو جواب إذا من قوله: إذا دخل وقت فريضة، ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بثمن مثل أو زائد يسيراً، فاضل عن حاجته ويلزم استعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً وهبة وقبول ثمنه قرضاً، إذا كان له وفاء ويجب بذله لعطشان ولو نجساً.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "باب التيمم، في اللغة: القصد، وشرعاً، مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص، وهو من خصائص هذه الأمة، لم يجعله الله طهوراً غيرها، تَوَسَّعَ عليها، وإحساناً إليها، فقال: 'فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا'" هذا الباب أعقبه المؤلف -رحمه الله- بالكلام على طهارة الماء، سواء كانت في الوضوء -ومسح الخفين أيضاً يكون في الحدث الأصغر-، أو كانت في الغُسل، فالتيمم بدل عن طهارة الماء، لذلك ناسب أن يذكره بعد الكلام على طهارة الماء وما يُوجبها، سواء في نواقض الوضوء، أو في موجبات الغسل.

فالتيمم لغة؛ القصد، قال الله تعالى: "وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ"، وقال تعالى: "فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا"، وشرعاً؛ هو استعمال تراب مخصوص؛ وهو التراب الطهور، المباح، غير المُحْتَرَق الذي له غُبار. استعمال التراب لمسح وجه ويدين على وجه مخصوص يأتي بيانه، لهذا قال: "مسح الوجه واليدين بصعيد"، والمراد بالصعيد هنا ما ذكرناه، تراب، طهور، مباح، غير محترق له غبار. مسح الوجه واليدين دون بقية الأعضاء بصعيد؛ يعني بتراب طهور مباح غير محترق له غبار.

"على وجه مخصوص" ويأتي بيان هذا في صفة التيمم في آخر الباب إن شاء الله.

"وهو من خصائص هذه الأمة، لم يجعله الله -عز وجل- طهورًا لغيرها" ولهذا لما ذكر النبي -عليه الصلاة والسلام- ما فضّله الله عز وجل به، وأنه أُعطيَ أشياء لم يُعطها الأنبياء من قبله، في حديث "أُعْطِيَتْ خَمْسًا لم يُعْطهن أحد قبلي"، ذكر "وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا"، فلم يجعل الله عز وجل التراب طهورًا لغير هذه الأمة، وهذا كما ذكرنا التفريق الشرعي بين الطهور والطاهر؛ لأن التراب طاهر، لم يكن نجسًا في الأمم السابقة، وإنما الخَصِيصَة التي كانت لهذه الأمة، أنه طهور؛ يعني يستفيد به الإنسان الطهارة، فيه تعديّة، وليس مجرد أنه طاهر في نفسه.

قال: "وهو أي التيمم بدل طهارة الماء، لكل ما يُفعل بها عند العجز عنه شرعًا: كصلاة، وطواف، ومس مصحف، وقراءة قرآن، ووطء حائض، ويُشترط له شرطان". يقول: التيمم بدل طهارة الماء، يعني بدل طهارة الوضوء، والغسل، وغسل نجاسة ببدن، هذه الثلاثة. بدل طهارة الماء يكون في ثلاثة أشياء:

- 1- في الوضوء.
- 2- وفي الغسل هذا ما يتعلق بالحدث.
- 3- وفي طهارة النجاسة في غسل النجاسة التي بالبدن فقط، فليس له مدخل في نجاسة الثوب ولا نجاسة البقعة.

قال: "لكل ما يُفعل بها عند العجز عنه شرعًا" أي هو بدل طهارة الماء، لكل ما يُفعل بالماء، أي بطهارة الماء، من صلاة، وطواف، ومس مصحف، وقراءة قرآن، وسجود تلاوة، وشُكْرٍ، ومُكث بمسجد، يعني سواء في الحدث الأصغر أو الأكبر، عند عجز عن الماء، عند العجز عن استعمال الماء شرعًا، أي من جهة الشرع، يعني ليس من جهة الحس، فنحن نستعمل التيمم عند العجز، بحيث جَعَلَ الشرع ذلك عجزًا، حتى لو لم يكن هناك عجز حسي، قد يكون الإنسان واجدًا للماء حسًا، ولكنه ليس واجدًا له شرعًا، كما سيتبين ذلك إن شاء الله، فهو بدل طهارة الماء عند العجز عن الماء شرعًا، يعني من جهة الشرع، حتى لو لم يكن هناك عجز من جهة الحس.

وقوله: "عند العجز عنه شرعًا" يعني من جهة الشرع، فهو مصوغٌ على التمييز، وهذا شأن البديل، فالتيمم لا يكون إلا عند عدم الماء، ولا يجوز التيمم مع وجود الماء إلا بعذر كما سيأتي بيانه إن شاء الله. فهو إذن بدل طهارة الماء لكل ما يُفعل بالماء عند العجز عنه شرعًا، وذكر المؤلف أمثلة "كصلاة، وطواف، ومس مصحف، وقراءة قرآن، ووطء حائض" فكل ما يُفعل بالماء مما ذكره المؤلف، عند عدم الماء؛ أي عند عدم الماء شرعًا كما عرفنا، يجوز للإنسان أن يفعله بالتيمم، إلا ما استثنى؛ مثل الجُنُب، والحائض والنفساء إذا انقطع دُمُهما فيما إذا تعذر الوضوء واحتاجوا للُبث في المسجد، فإنه يجوز بلا تيمم كما عرفنا ذلك.

وكذلك النجاسة على غير البدن، نجاسة ثوب، ونجاسة البقعة، فلا يصح التيمم لهما، بخلاف نجاسة

البدن، وذلك لأن النجاسة التي على البدن تُشبه الحدث القائم بالبدن، وقد عُهِلَ التيمم عن الحدث، فكذلك النجاسة التي بالبدن، بخلاف إذا ما كانت على غير البدن، كالبقعة والثوب، وأيضاً يمكن أن يتعرّى الإنسان عن ثوبه ويُصَلِّيَ عُرياً كما يأتي في بعض المواضع، بخلاف البدن إذا كان عليه نجاسة، كيف يتعرّى عن بدنه! فلا يمكن أن يستغني الإنسان بشيء آخر ولذلك أُبيح التيمم.

كذلك من الأمور التي يُنَبَّه عليها هنا؛ أن التيمم عزيمة، وليس رخصة، ولهذا يجوز التيمم حَضَرًا وسَفَرًا، حتى لو كان السفر غير مُباح، أو كان سفرًا قصيرًا دون المسافة؛ مسافة القصر، لأن التيمم عزيمة لا يجوز تركه.

قال المؤلف: "وَيُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطَانِ، أَحَدُهُمَا: دُخُولُ الْوَقْتِ" إلى آخره. ذكر المؤلف هنا شرطين، ويمكن أن تُعَدَّ شروطهم ثمانية كما ذكره غيره، كما ذكره مَرْيِي -رحمه الله- في دليل الطالب، فذكر هذين الشرطين، وذكر النية، والإسلام، والعقل، والتمييز، لكن هذه في التيمم وغير التيمم، في عبادات أخرى، وكذلك الاستنجاء أو الاستجمار، وسبق ذِكْرُ هذا عندما تكلمنا أن الاستنجاء لا يجب قبله وضوء ولا تيمم، وذَكَرَ أيضاً أن يكون بتراب طهور، مباح، غير محترق، له غبار يعلق باليد، وهذا موجود في غُصُونِ كلام المؤلف، لكن لما أراد أن يَعرِّفَ شروط التيمم مفصَّلة، ذكرها هكذا ثمانية شروط.

قال: "أَحَدُهُمَا دُخُولُ الْوَقْتِ، وقد ذكرها بقوله: إذا دخل وقت فريضة، أو مندورة بوقت معين، أو عيد، أو وُجِدَ كَسُوفٌ، أو اجتمع الناس لاستسقاء، أو غُسِّلَ الميت، أو يُتِمُّ لَعْدَرٌ، أو ذكر فائتة وأراد فعلها، أو أُبِيحت نافلة بأن لا يكون وقت نهى عن فعلها" = هذا الشرط الأول، إذا دخل وقت الفريضة، أو أُبِيحت نافلة، وَيُشْتَرَطُ لِلتَّيْمِمِ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ لِمَنْ أَرَادَ التَّيْمِمَ لِلصَّلَاةِ، حتى لو كانت مندورة بزمان معين، فلا يصح التيمم لهذه الصلاة المندورة قبل الوقت المذكور. لو قال مثلاً: نذرت أن أصلي ركعتين بعد الساعة العاشرة ضحىً، فَمَتَى يَتَيَمَّمُ؟ يتيمم بعد الساعة العاشرة. إذا دخل وقت المندورة فلا يصح التيمم قبل هذا الوقت.

وكذلك الصلاة الحاضرة المؤدَّة، لا يتيمم لها قبل دخول وقتها، وكذلك صلاة العيد، لا يتيمم لها ما لم يدخل وقتها، وكذلك الكسوف، لا يتيمم له قبل وجوده، يعني مثلاً لو قيل إن الكسوف سيكون في الساعة كذا، ونحن إنما نصلي الكسوف عندما نراه بأعيننا، فقبل أن يراه؛ لا يصح له أن يتيمم، وكذلك الاستسقاء، ما لم يجتمع الناس فإنه لا يتيمم للاستسقاء، وكذلك صلاة الجنازة، لا يتيمم لها إلا إذا غُسِّلَ الميت؛ إذا أمكن تغسيله، أو يُتِمَّمُ عند عدم إمكان تغسيله بعذر من الأعذار كما سنعرف في كتاب الجنائز إن شاء الله، ولهذا قال: "أَوْ غُسِّلَ الْمَيِّتُ، أَوْ يُتِمَّمُ لَعْدَرٌ" أي يُتِمَّمُ الميت يعني لعذر، كأن يكون في جسده نَقْطُعُ، أو عند عدم الماء.

وكذلك صلاة النفل وقت النهي، لا يصح أن تَتَيَمَّمُ لصلاة نفل في وقت النهي، ولهذا قال: "أَوْ أُبِيحت نافلة" بأن لا يكون وقت نهى عن فعلها. طيب لماذا اشترط هذا الشرط؟ لأنها طهارة ضرورة، فتُقَيَّدُ بوقت، كطهارة المستحاضة ومن به سَلَسُ بول، تُقَيَّدُ بالوقت، ولأنه قبل الوقت مستغن عن هذا التيمم، فيُشَبَّه

التيمم بلا عذر، فالله عز وجل أمر القائم إلى الصلاة بالوضوء، فإن لم يجد الماء تيمم، وهذا يقتضي- أن لا يتيمم إلا بعد القيام إلى الصلاة وإغوَاز الماء، بخلاف الوضوء، يجوز قبل الوقت؛ لأنه يرفع الحدث، أما التيمم فإنه مُبَيِّح، وهذا مما ينبني على كون التيمم مُبَيِّحًا وليس رافعًا، أنه طهارة مقيّدة بالوقت.

فالتيمم مُخَدِّثٌ، ولم يرتفع حدثه، لكنه استباح بالتيمم ما يُمنع إلا بالطهارة، فالتيمم يرتفع به حُكْمُ الحدث، ولا يرتفع به الحدث في نفسه؛ الحدث باقٍ، ولكنك رفعت حُكْمَ هذا الحدث، ولهذا عرفنا في أول كتاب الطهارة، عندما عَرَفْنَا الطهارة أنها ارتفاع الحدث وما فيما معناه وزوال الحَبَثِ، فعرفنا أن التيمم في معنى ارتفاع الحدث، ولكنه ليس ارتفاعًا للحدث، لا يحصل به ارتفاع الحدث، لما أمر الله عز وجل الناس بالوضوء، **كان هذا الخطاب لِمَن؟ للمُحْدِثِينَ، "إِذَا قَمِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ"**، فالتيمم داخل فيهم، بخلاف المتوضئ.

فحكم التيمم أنه طهارة ضرورة، فتقدّر بقدرها كأكل الميتة للمضطر، وهذا كله في التيمم الذي للصلاة؛ إذا تيمم الإنسان ليصلي، ولهذا عبّر المؤلف هنا **"إذا دخل وقت الفريضة أو أبيحت نافلة"**، وفي المنتهى وشرحه قال ابن النجار: **"دخول وقت الصلاة"**، قال الشارح -رحمه الله-: **"لِمُرِيدِ التيمم لها"** فالكلام هنا في التيمم للصلاة، فأما التيمم لغير الصلاة مما تُبَيِّحه الطهارة كالطواف، ومس المصحف، وقراءة القرآن، واللَّبْتُ في المسجد، والحائض التي انقطع دمها للوطء، فيجوز في كل وقت يجوز فعله فيها؛ لأنها أفعال تُبَيِّحها الطهارة بالماء، فتُبَاح بالتراب.

طيب، إذا دخل وقت فريضة أو أبيحت نافلة، **"الشرط الثاني: تعذّر الماء، وهو ما أشار إليه بقوله: 'وَعَدِمَ الماء'"** والمعنى أن الشرط الثاني أن يعجز الإنسان عن استعمال الماء حسًا؛ كأن يكون الماء غير موجود، أو شرعًا؛ كأن يكون الماء موجودًا لكنه يحتاجه لشُرْبٍ مثلاً، ونحو ذلك من الأعذار التي سيذكرها المؤلف، فيجوز التيمم إذا لم يمكن استعمال الماء، إما لعدمه حقيقة، أو لعدمه حُكْمًا، يعني هو في حُكْمِ المعدوم وإن لم يكن معدومًا، وكذلك إذا كان هناك ضرر في استعماله؛ فهو في حكم المعدوم.

والأصل في ذلك أن الله عز وجل قال: **"وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا"** فذكر الله عز وجل المريض والمسافر، والعاذر، فهذه أغلب الأعذار، وألحق به غيره من الأعذار مما سيذكره المؤلف -رحمه الله-، وكذلك مَنْ يَقْدِرُ عَلَىٰ استعمال الماء ولكنه لا يقدر على تحصيله إلا بضرر؛ في نفسه، أو في ماله كما سيأتي بيان ذلك، فأما مَنْ لا ضرر عليه في استعماله، وهو واجد للماء؛ فلا يجوز له أن يتيمم، سواء خَشِيَ أن يفوته وقت الصلاة، أو لم يخش ذلك إذا كان في الحضر؛ لأنه واجد للماء، ولأن الوقت الذي يجب فيه أداء الصلاة، هو الوقت الذي يجب فيه فعلها بشروطها.

قال المؤلف: **"الشرط الثاني: تعذّر الماء وهو ما أشار إليه بقوله: 'وَعَدِمَ الماء'، حضرًا كان أو سافرًا، قصيرًا كان أو طويلًا، مباحًا كان أو غيره"**، وهذا كله تفريع على أن التيمم عزيمة وليس رخصة، فيجوز عند عدم

الماء، سواء كان في الحضر- أو في السفر، أما المسافر، فيتيمم في قصر السفر وطويله، ولا إعادة عليه؛ لأن الله عز وجل قال: "أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا"، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً، وسواء كان مباح أو غير مباح؛ لأنه ليس رخصة حتى تُنَاطَ بسفر الطاعة، أو بسفر لا معصية فيه ولا كراهة، فسواء كان السفر مباحاً أو كان غير مباح فإنه يتيمم عند عدم الماء.

وقوله: "قصيراً كان أو طويلاً" أشار إلى أن هناك أحكاماً يختلف فيها قصر السفر وطويله، وهناك أحكام يستوي فيها قصر السفر وطويله، والأصل أن للسفر الطويل أحكاماً تخصه دون القصير، لكن هناك أحكام تستوي في طويل السفر وقصره، فمنها هذا؛ التيمم، ومنها أكل الميتة للمضطر، ومنها التطوع على الراحلة، ومنها المحرم لجواز سفر المرأة، فإنه يُشترط لجواز سفر المرأة أن يكون معها محرماً، سواء كان السفر طويلاً أو قصيراً كما سيأتي بيانه إن شاء الله في موضعه، ولهذا قال الأصحاب: "الأحكام المتعلقة بالسفر الطويل الذي يبلغ مسافة القصر- الطويل هنا الذي يبلغ مسافة القصر- أربعة: القصر، والجمع، والمسح على الخف ونحوه ثلاثاً، والفطر برمضان، وأما أكل الميتة، والصلاة على راحلته إلى جهة سيره، فلا تختص بالطويل".

قال المؤلف: "حضر! كان أو سفراً" ويُتصور عدم الماء في الحضر؛ بأن يكون الإنسان محبوباً في بلد وقطع العدو الماء على هذه البلد، فهذا يصلي بالتيمم، وكذلك إذا كان عاجزاً عن تناوله من بئر ونحوه كما سيأتي، وكعجز المريض عن الحركة، وليس لديه مَنْ يُؤَصِّئُهُ، فالتقييد بالسفر في الآية، خرج مخرج الغالب، كما في الرهن أيضاً، فلا مفهوم له، ومثل هذا لا يكون مفهومه حجة؛ لأن ما خرج مخرج الغالب، لا يُؤخذ بمفهوم المخالفة فيه، كما ذكر ذلك أهل الأصول.

قال المؤلف: "فَمَنْ خَرَجَ لِحَرْثٍ، أَوْ احْتِطَابٍ وَنَحْوَهُمَا، وَلَا يُمَكِّنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ مَعَهُ، وَلَا الرَّجُوعَ لِلْوُضُوءِ إِلَّا بِتَفْوِيتِ حَاجَتِهِ، فَلَهُ التَّيَمُّمُ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ". أفادنا المؤلف -رحمه الله- أن مَنْ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ، أَوْ إِلَى مَزَارِعٍ، أَوْ إِلَى مَكَانٍ يَحْتَطِبُ فِيهِ: لِحَرْثٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ احْتِطَابٍ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَحْمِلَ الْمَاءَ مَعَهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَحْمِلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا عُذْرَ فِي عَدَمِ حَمْلِ الْمَاءِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلُ ثَانٍ: أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ الْمَاءَ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْدَادَ لِلْوُضُوءِ قَبْلَ وَجُوبِهِ لَا يَجِبُ، وَأَنْتَ لَا يَجِبُ عَلَيْكَ الْوُضُوءُ إِلَّا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، لَكِنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَحْمِلَ الْمَاءَ إِنْ أَمَكَّنَهُ، وَهَذَا مُتَّبَعٌ فِي زَمَانِنَا، بِأَنْ تَحْمِلَ مَعَكَ قَارُورَةً مِنَ الْمَاءِ، أَوْ تَشْتَرِيهَا فِي الطَّرِيقِ.

طيب، فإن لم يمكنه حمل الماء، فإنه يلزمه أن يرجع إلى محل فيه ماء، إلى مكان فيه ماء ليتوضأ، فإن لم يمكنه أن يرجع، لأن ذلك سيفوت حاجته، سيفوت غرضه من السفر، يطلب شيئاً ويفوته بالرجوع، فإنه حينئذ يتيمم لأنه عادم للماء، ويصلي ولا يعيد.

قال المؤلف -رحمه الله-: "أَوْ زَادَ الْمَاءَ عَلَى ثَمَنِهِ أَيْ ثَمَنَ مِثْلِهِ فِي مَكَانِهِ بِأَنْ لَمْ يُبَدَّلْ إِلَّا بِزَائِدٍ كَثِيرًا عَادَةً أَوْ بِثَمَنٍ يُعْجِزُهُ، أَوْ يَحْتَاجُهُ لَهُ، أَوْ لَمَنْ نَفَقْتَهُ عَلَيْهِ" هذا أيضاً من الأعذار التي تُبيح التيمم، ويُسمى فيه عادماً

للماء، أي شرعاً، إذا زاد الماء على ثمن المثل، إذن يلزم عادم الماء، إذا وجبت عليه الطهارة، أن يشتري الماء الذي يحتاجه لها، بثمن مثله في ذلك المكان، وهذا من الأمور التي يُفَرَّق فيها كثير من الناس، كثير من الناس في زماننا إذا انقطع الماء في بيته تيمم، وهذا صلاته باطلة بلا إشكال، لأنك يمكن أن تنزل إلى مسجد وتتوضأ فيه، ويمكن أن تنزل وتُحَصِّل ماء من مسجد، أو من مكان قريب، ويمكن أن تنزل في البلاد التي فيها بحار قريبة، وآبار وما إلى ذلك، وهذا موجود في كثير من البلاد.

في مصر.. مثلاً، يستطيع الإنسان بكل سهولة أن ينزل إلى مسجد فيه ماء، أو ينزل إلى مكان يستقي منه الماء في كثير من الأماكن، وهذا مُتَوَقَّر وليس فيه مشقة، بل أسهل من ذلك وأوضح، وهذا لا يكاد يخلو منه الناس في معظم الأحوال، أن ينزل ويشترى ماءً. يعني كما تشتري ماء الشرب، فيلزمك أن تشتري الماء للطهارة. الطهارة واجبة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. كما نقول مثلاً إن ستر العورة للصلاة واجب، حسناً ليس لدي ثوب، ماذا أصنع؟ يجب عليك أن تشتري ثوباً لتستر عورتك، فإنَّ ستر العورة شرط لصحة الصلاة، والطهارة بالماء شرط لصحة الصلاة، فكما تشتري الماء للشرب، فكذلك تشتري الماء للطهارة الشرعية.

فيلزم من عَدَم الماء أن يشتريه. قضية عدم الماء هذه إذا لم يكن في ضرر في بدنه، أو ما إلى ذلك؛ لا تتحقق عندما يستطيع الإنسان أن يشتري ماءً يتطهر به، فيلزم شراء الماء بثمن مثله في ذلك المكان؛ لأن ثمن المثل يختلف من مكان إلى مكان، هذا الماء مثلاً في هذه البلدة يُباع بكذا، وفي البلدة الأخرى يُباع بكذا، فتشتريه بثمن مثله في مكانك الذي أنت فيه، في مكان التعذُّر، وكذلك يلزم الشراء بزيادة يسيرة على ثمن المثل؛ لأن هذا ضرر يسير ومُغْتَفَر، كالضرر اليسير الذي يقع في البدن من صداع، أو برد يسير، فالزيادة اليسيرة هنا مُغْتَفَرَة.

طبيب اليسير والكثير بماذا يُضَبِّط؟ البخيل يَعُدُّ الزيادة اليسيرة جدًّا، زيادةً كثيرةً، تُجحف بماله وقد يموت قهراً، والكريم والمؤسِّر لا ينظر إلى هذه الزيادة لو تضاعفت، فما الذي يضبط قضية الزيادة اليسيرة؟ الذي يضبطه العُرف، وهذه قاعدة مُطَرِّدَة، أن ما لم يكن له حد في الشرع، فإنه يُرد إلى العُرف، فالزيادة اليسيرة هنا عُرفاً، ولا يلزمه أن يشتري الماء بثمن يعجز عنه، وحينئذ يَتِمُّ؛ لأن العجز عن الثمن يُبيح الانتقال إلى البدل، ولا يلزمه أيضاً شراء الماء بثمن يحتاجه لنفقة ونحوها، كأن يكون محتاجاً له لنفقة نفسه، أو نفقة من تلزمه نفقته، أو لنحو النفقة؛ كقضاء الدين، ومؤنة السفر.

طبيب، إذا كان لا يستطيع أن يشتري الماء، إذا كان لا يستطيع أن يُحَصِّل الماء إلا بحبل ودلو ليتسقى الماء، فيلزمه أن يشتري الحبل والدلو كما يلزمه أن يشتري الماء، وذلك أيضاً بثمن المثل، أو بزيادة يسيرة عُرفاً، إذا احتاج إلى ذلك. قالوا: ويلزمه أيضاً طلب الحبل والدلو، يعني استعارة الحبل والدلو يُحَصِّل بهما الماء، ويلزمه قبول الحبل والدلو عاريةً، لو بُذِل له عاريةً فإنه يجب أن يقبل؛ لأن هذا ليس فيه منة.

قالوا: ويلزمه أيضاً قبول الماء قرصاً، إذا أقرض الماء فإنه يلزمه أن يقبله، وكذلك يلزمه أن يقبل ثمن الماء

قرضًا، إذا كان له ما يُؤيِّ به هذا القرض، فشخص يقول له: أعطيك مالا على سبيل القرض، تشتري به الماء الذي تحتاجه في الطهارة، فيلزمه أن يقبل، لكن لا يلزمه اقتراض الثمن، هناك فرق، أن تقبل الماء قرضًا = هذا يلزمك، أن تقبل الثمن قرضًا، شخص يعرض عليك ابتداءً = هذا يلزمك، لكن لا يلزمك أن تقترض ثمنه، لا يلزمك أن تذهب وتقول يا فلان أقرضني مالا أشترى به ماءً للطهارة، لا يلزمك أن تقترض ثمنه، لماذا؟ للمنة.

وهذه من محاسن الشريعة، وتبين لك أن الشرع يحافظ على كرامة المسلم، لا تذهب وتطلب من شخص أن يُعطيك مالا لتشتري ماءً للطهارة، على سبيل القرض، فكيف لو كان على سبيل التَّسَوَّل، كأن تطلب منه أن يهبك، أو يملكك مالا = فهذا لا يلزمك، لا يُوجب الشرع عليك، لكن يلزمك قبول الماء نفسه قرضًا وقبول ثمنه قرضًا، لا أن تقترض الثمن، ويلزمك قبول الماء إذا بُذل لك هبة؛ لأن هذا لا تحصل به المنة غالبًا، لأنه ليس مما يُتموَّل عادة.

فقبول الماء إذا بُذل لك هبة = يلزمك، لكن لا يلزمك قبول الثمن هبة، لأنه لن يأتي شخص ويقول أعطيتك زجاجة ماء لتتوضأ، ولو فعل ذلك لكان دنيئًا، لكن يمكن أن يأتي من يقول لك: أعطيتك مالا هبة، ويمنُّ عليك بهذا، فلا يلزمك قبول ثمنه هبة، وذكروا هذا أيضًا في الحج، يعني من كان عاجزًا عن الحج -عاجزًا بماله يعني-، لا يصير قادرًا ببذل شخص له مالا ليحج، فهذه كله من المسائل التي تُبين لك سُمُو هذه الشريعة وحفاظها على كرامة المسلم، وأن المسلم لا يُريق ماء وجهه حتى لو كان ليؤدي عبادة من العبادات على وجه كامل، فإن الشرع رخص له في بديل عن هذا.

قال: "أو زاد الماء على ثمنه أي ثمن مثله في مكانه بأن لم يُبذل إلا بزائد كثيرًا عادة". وفُهِمَ من كلام المؤلف -رحمه الله- أنه ولو كانت الزيادة كثيرة عن ثمن المثل، وهو قادر، أي لا تُجحف بماله = فإنه لا يلزمه، وهذا هو المذهب، والقول الثاني أنه إذا كان ذا مال كثير لا تُجحف به هذه الزيادة، فيلزمه الشراء، والمذهب ما ذكرناه، وهذا الذي ذكرناه بالتيمم، يقال مثله أيضًا في شراء الهدْي، وشراء الرقبة في الكفارات، وكذلك شراء السترة في ستر العورة، وكذلك آلات الحج، وهكذا من كل ما يجب صرفه في العبادات.

قال المؤلف -رحمه الله-: "أو خاف باستعماله أي استعمال الماء ضررًا، أو خاف بطلبه ضرر بدنه، أو ضرر رفيقه، أو ضرر حُرْمته أي زوجته، أو امرأة من أقاربه، أو ضرر ماله بعَطَشٍ، أو مرض، أو هلاك ونحوه، كخوفه باستعماله تأخر البرء، أو بقاء أثر شَيْنٍ في جسده، شُرِعَ التيمم". هذا أيضًا من الفصول التي تتعلق بالعجز عن استعمال الماء، الأحوال التي يُشرع فيها التيمم للإنسان، لكونه عاجزًا عن استعمال الماء، وهذا العجز ليس عجزًا حسيًا، بل هو عجز شرعي.

فُيُشرع التيمم إذا خاف الإنسان بطلب الماء، أو باستعماله شيئًا مما ذكره المؤلف من ضرر البدن وغيره، وليس المراد بالضرر أن يتلف الإنسان أو أن يهلك، وإنما أن يخشى -زيادة المرض، بالألم ونحوه، أو تَبَاطُؤُ الشفاء إذا استعمل الماء، فيجوز له التيمم؛ لأنه يجوز له أيضًا في مثل هذه الحال أن يُفطر في رمضان، وأن

يترك القيام في الصلاة؛ صلاة الفريضة الذي هو ركن فيها.

وكذلك يُباح له الحلق في الإحرام -حلق الرأس- إذا خشي الضرر بمثل هذا، فيجوز له هنا أيضًا ترك الوضوء بالماء؛ لأن المرض متى زاد في صفته أو في مدته، كانت تلك الزيادة بمنزلة مرض جديد، ولا تجب عبادة يخاف منها الإنسان المرض، ولهذا قالوا: "إذا خاف باستعماله، أو طلبه ضرر بدنه، أو ضرر رفيقه"، فإذا خاف ضرر بدنه بجرح مثلاً، أو خاف من بردٍ شديد، كما في قصة عمرو بن العاص -رضي الله عنه-، وذلك حتى لو كان في الحَصْرِ، أو خاف أن يُصيبته نزلة بردٍ مثلاً، أو أن يُصيبه مرض، فحينئذ يجوز له التيمم، ولكن يتيمم بعد غَسْل ما يمكنه غسله بلا ضرر.

وهذا تنبيه مهم جداً؛ لأن الله عز وجل قال: "فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ"، والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "إذا أَمَرْتُكُمْ بأمر فاتوا منه ما استطعتم"، لذلك لو أن شخصاً أصبح جُنُباً وليس لديه ماء ساخن، وهو في برد شديد ويخاف أن يُصيبه مرض إذا اغتسل بهذا الماء البارد، أولاً نقول: هذا إنما يُباح -التيمم إنما يُباح- عند تَعَدُّر تسخين الماء في الوقت، فمتى أمكن تسخين الماء، فيلزمك أن تُسخنه، طيب إذا لم يمكن تسخينه؟ فيلزمك أن تستعمله على وجه تأمن به الضرر، إذا أمكن هذا، كأن تغسل عضوًا عضوًا مثلاً، وكلما غسلت عضوًا سَرَرْتَهُ = فهذا يلزمك، أو أن تغسل ما لا يتضرر بالغسل، يعني مثلاً كالكف وكذلك القدم، وربما الساق، وكذلك الذراع.

من الممكن أن تغسل أعضاء الوضوء بماء بارد، من الممكن أن تغسل بعض بدنك زيادة عن أعضاء الوضوء كالساق مثلاً بماء بارد إذا تحمَّلت ذلك، وأُمنَّت على نفسك الضرر، فحينئذ يلزمك هذا وتتميم لما بقي، وأما بمجرد أن الجو بارد، وأنا لا أستطيع استعمال الماء، فتتميم عن البدن كله = فهذا لا يجوز، هذه الطهارة ضرورة فتقدر بقدرها.

"أو خاف استعماله أي استعمال الماء ضرراً أو خاف بطلبه" يعني أن تذهب وتطلب الماء إذا كنت في مكان تخاف على نفسك، أو على مالك في طلب الماء، مثلاً بينك وبين الماء عدو، أو قُطاع طريق، أو مكان غير آمن، أو بينك وبين الماء، سَبُع، حين كان الناس يسافرون في الصحراء قديماً، ويكون فيها السباع ونحو ذلك، أو يخاف الإنسان إذا طلب الماء أن ينقطع عن رفقته الذين معه في السفر، يخاف أن ينقطع عن رفقته = فهذا مما يُراعيه الشرع، أن لا ينقطع الإنسان عن رفقته لأنه يحصل له بهم الأُنس، ولأنك مَنُهي عن أن تسافر وحدك، وعن أن تبيت وحدك.

أو خاف أن يضيع أهله منه، أو يضيع هو عن أهله، أو أن يضيع ماله إذا ذهب يطلب الماء أو خاف أن تشرد دابته، أو أن تُسرق = فحينئذ يجوز له التيمم، ولكن إذا كان هذا الخوف له سبب مظنون، فأما إن كان مجرد جُبْن وَخَوَرٍ وضعف في النفس، فإن هذا لا عبرة به، ولهذا قال الفقهاء: إن رأى سواداً فظنه عدواً أو سُبُعاً، وليس جباناً هو إنما بنى على شيء واقع في ظنه، فتيمم وصلّى، ثم تبَيَّن أمر بخلاف ذلك، وأنه لم يكن هناك شيء، فلا إعادة عليه، لماذا؟ لكثرة البلوى بذلك، وأما إن لم يَخَف شيئاً من ذلك ودلَّه على الماء شخص

ثقة= فيلزمه أن يطلبه.

كذلك له أن يتيمم لخوف العطش، أن يخاف على نفسه العطش، حتى لو كان العطش متوقعًا، كأن يكون في سفر وليس لديه مال يشتري به ماءً أو في مكان ليس فيه ماء، ويخاف إذا استعمل الماء أن يعطش= فحينئذ يصح له أن يتيمم، وكذلك لو خاف العطش على رفيقه، وقالوا هنا: ضرر بدنه، أو ضرر رفيقه، فإذا خاف العطش على الرفيق، إذا وجد رفيقه عطشانًا مثلاً ويخاف ضرره بهذا العطش، فيلزمه أن يسقيه الماء ويتيمم، والمراد بالرفيق هنا؛ الرفيق المحترم، محترم؟ نعم، عرفنا أو مرَّ علينا في الاستنجاء أنه لا يصح أن يستنجلي بشيء له حُرمة، ككتب العلم الشرعي، كذلك هنا، الرفيق المحترم، هو الذي تبذل له الماء وتتيمم، أما الرفيق غير المحترم فيلزمك حينئذ أن تتوضأ بالماء وتركه.

فما معنى المحترم؟ هل معنى المحترم أنه المهذب ذو الخلق ابن الناس؟ ليس هذا هو المراد في كلام الفقهاء، هذا المراد في كلام العامة، وليس في كلام المُتَشَرِّعَة، فلانَّ محترم، أي ذو تربية وابن ناس، وتخرَّج من كلية فلانية، وظيفته كذا، وصاحب جاه إلى آخره، لكن هذا ليس هو المحترم شرعًا، **المحترم شرعًا: هو الذي له حُرمة، هو الذي تُحترم حياته**، بأن يكون مسلمًا أو يكون معاهدًا، أو مُستأمنًا، أو ذِمِّيًّا، وأما إذا كان حربيًا فإنه لا حُرمة له، يعني لا تُحترم حياته، بل هذا يُقتل، طبعًا أصحاب حقوق الإنسان سيثورون عليَّ الآن، لكن لا يهم، نحن نقرر ما في شرعنا، رَضِيَ مَنْ رَضِيَ وَغَضِبَ مَنْ غَضِبَ.

فلا أبذل الماء لحربي ليشربه وأتيمم، وإنما الكلام في الرفيق المحترم، الذي له حُرمة في حياته، فهذا حُرمة تُقدَّم على الصلاة، ولهذا لو أنك رأيت غريقًا محترمًا عند ضيق وقت الصلاة، فاترك الصلاة وانقذه، وإذا كنت صائمًا، ورأيت يهوديًا أو نصرانيًا من أهل الذمة يغرق، ولا تستطيع إنقاذه إلا بالإفطار؛ فأفطر وأنقذه، فالكلام هنا ليس لكونه كافرًا، وإلا فاليهود والنصارى كفار، ولكن إذا كان محاربًا فهذا لا حُرمة له، أنت إذا رأيته تقتله، فكيف تحفظ حياته، يعني أنت ابتداءً تقتله، فكيف تحفظ حياته وتبذل له الماء وتتيمم أنت، أنت ابتداءً تقتله، فكيف تعطيه ماءك، وتعديل عن الماء للتيمم لتُنقذ حياته!

من الممكن أن يكون محترمًا، وابن ناس، ورجل ذو تربية في عُرف الناس، ولكنه كافر حربي، فهذا غير محترم، ليس له حُرمة شرعًا، وقوله الرفيق، لا فرق فيه بين أن يكون مزامنًا له، وبين أن يكون واحدًا من أهل الركب؛ لأنه رفيق، وحينئذ يلزمك أن تبذل الماء له، يلزم بذل الماء لعطشان يخشى التلف.

هل يلزم بذل الماء لطهارة غيرك؟ أنت يجب أن تبذل الماء ليشرب، إذا كان محترمًا، لكن **هل يلزم بذل الماء ليتطهر غيرك؟** لا، لا يلزم بذل الماء لطهارة غيرك، سواء كان زائدًا على ما يكفيه، أو ليس معه غيره، وسواء كان يجد غيره أو لا، وسواء طلبه بثمنه أو لا، فلا يلزم، كسائر الأموال التي لا يتعين عليك بذلها، لا يلزم بذلها إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا.

إذن المراد هنا الرفيق المحترم، فخرج به غير المحترم، مثل الحربي، ومثل المرتد، ومثل الزاني المحصن، لا

حرمة لحياته أيضًا، فلا يلزم أن يبذل له الماء إذا عطش، حتى لو خاف التلف، وكذلك أيضًا تيمم إذا خفت ضرر حرمتك، أي زوجتك أو امرأة من أقاربك. إذا خاف الإنسان على حرمة بطلب الماء أو باستعماله، إذا خاف مثلاً إذا ذهب يطلب الماء أن يتعرض الفساق لامرأته، أو خافت المرأة على نفسها أيضًا فساقاً يتعرضون لها إذا ذهبت تطلب الماء = فحينئذ تيمم، بل يحرم عليها أن تخرج في طلبه في هذه الحال؛ لأنها تُعَرِّض نفسها للفساد.

"أو ضرر حرمة"، "أو ضرر ماله بعطش، أو مرض، أو هلاك ونحوه" طيب، يخاف الإنسان ضرر ماله، باستعمال الماء أو طلبه، كأن يخاف مثلاً أن تشرد دابته، أو أن تُسرق، أو أن يفوت ما خرج من أجله، كعدو خرج في طلبه، أو عبد أبق منه، أو ناقة شردت منه، فهذا في فوت ضرر وهو منفي شرعاً.

وكذلك إذا خاف الإنسان على بهيمته أن تعطش، أو على بهيمة، حتى لو كانت بهيمة لغيره أن تعطش، وليس لديه ماء يكفي لتشرب هذه البهيمة وليتوضأ، فحينئذ تيمم، ولكن بشرط أن تكون البهيمة محترمة، حتى البهائم أيضًا فيها المحترم وغير المحترم؛ لأن للروح حرمة، فالبهيمة مُحترمة، كبهيمة الأنعام، الإبل، والبقر، والغنم، تُسقى، وكذلك الهز ونحو هذا من البهائم المحترمة، وأما الكلب العقور، والخنزير، والكلب الأسود البهيم، فمثل ذلك ليس الحيوانات المحترمة، وحينئذ لا يُقدم بذل الماء له على الوضوء.

قال المؤلف: "كخوفه باستعماله تأخر البرء، أو بقاء أثر شَيْنٍ في جسده" ولذلك إذا كان الإنسان مجدوراً أو جريحاً وخاف إذا استعمل الماء أن يتضرر، أو أن يبقى أثر الشَيْن في بدنه، أو كان به حروق ونحو ذلك، فإنه حينئذ يَتيمم.

قال: "شُرِعَ التيمم أي وجب لما يجب الوضوء أو الغسل له وسُنَّ لما يُسن له ذلك" كلمة شُرِعَ أو يُشْرِعُ، تشمل الواجب والمستحب، ولا يدخل فيها المباح؛ لأن المباح ليس من المشروعات، بل هو من الأمور التي يستوي فيها الطرفان، الفعل والترك، وأما المشروع فهو الذي يُطلب فعله، وذلك إما على سبيل الجزم وهو الواجب، أو لا على سبيل الجزم وهو المستحب.

قال: "وهو جواب إذا من قوله: إذا دخل وقت الفريضة" فإذا دخل وقت فريضة، أو أبيحت نافلة، أو وُجد شيء من هذه الأعذار شُرِعَ التيمم.

قال: "ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بثمان مثله وزائد يسيراً فاضل عن حاجته" أي بثمان فاضل عن حاجته، "واستعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً وهبة، إذا كان له وفاء" عرفنا ذلك.

قال: "ويجب بذله لعطشان ولو نجساً" لأن الإنسان عندما يصل إلى حد الضرورة، يُباح له أن يشرب الماء النجس، مثلما يُباح له أن يأكل الميتة، وقوله: "يجب بذله لعطشان ولو نجساً" يعني يجب على من معه ماء فاضل عن حاجة نفسه؛ لأنه مقدّم، يجب على من معه ماء فاضل على حاجة نفسه في الشرب، أن يبذل الماء الذي معه -الماء الفاضل هذا- للعطشان، ولو كان الماء نجساً؛ لأنه إنقاذ لهم من هلكة، كإنقاذ

الغريق، والمراد بالعطشان، أن يكون محترماً كما عرفنا، فهذا الذي يجب بذل الماء له، كذلك أيضاً إذا كان هناك بهيمة، محترمة فإنه يجب بذل هذا الماء لها عند الاحتياج إليه كما عرفنا.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وَمَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ طَهْرِهِ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ، تيمم بعد استعماله"، وهذا يكون في الدرس القادم إن شاء الله، صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس الرابع والعشرون